

Distr.  
GENERAL

A/52/860/Add.6  
6 April 1998  
ARABIC  
ORIGINAL: ENGLISH

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البند ١٢٢ (ب) من جدول الأعمال

### تمويل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الأوسط: قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

#### إضافة

١ - أنشأ مجلس الأمن، بموجب قراره ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ ١٩ آذار/ مارس ١٩٧٨، قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة مبدئية مدتها ستة أشهر لأغراض العمليات في جنوب لبنان. ومدد مجلس الأمن فيما بعد ولاية القوة في قرارات شتى له، آخرها القرار ١١٥١ (١٩٩٨) المؤرخ ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، الذي جرى بموجبه تمديد ولاية القوة حتى ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨.

٢ - وتبلغ الموارد التي أتاحت للقوة منذ إنشائها حتى ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٨ ما إجماليه ٢ ٨٨٢ مليون دولار، وتبلغ النفقات المقدرة لنفس الفترة ما إجماليه ٢ ٨٦٥,٣ مليون دولار. كما تبلغ الموارد التي قيدت لحساب الدول الأعضاء ما مقداره ١٦,١ مليون دولار (A/52/806، الفقرة ١١). وأبلغت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بأن المبالغ التي قُسمت على الدول الأعضاء كأُنصبة مقررة فيما يتعلق بالقوة منذ إنشائها حتى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨ تبلغ ٢ ٨١٨,٩ مليون دولار. وفي ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٨، كان مجموع المساهمات التي دفعت يبلغ ٢ ٦٤٨,٩ مليون دولار، ليتبقى بالتالي مبلغ غير مدفوع من الأُنصبة المقررة قدره ١٧٠ مليون دولار، ووصلت الأرصدة النقدية إلى ٧٧,٣ مليون دولار.

٣ - وكما هو الحال بالنسبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فقد أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه جرى سداد التكاليف كاملة للحكومات المساهمة بقوات حتى ٣١ أيار/ مايو ١٩٩٧. ويُقدر المبلغ المستحق الدفع لقاء تكاليف القوات للفترة التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ بما مقداره ٤٠,٤ مليون دولار (انظر A/52/806، الفقرة ١٦). وأبلغت اللجنة وقت إعداد هذا التقرير أنه سيجري دفع مبلغ آخر في أواخر آذار/ مارس ١٩٩٨ لتمويل عمليات القوة للفترة من ١ حزيران/يونيه إلى ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٧.

### الأداء المالي للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧

٤ - يتضح من تقرير الأمين العام عن تمويل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (A/52/804) أن نفقات القوة قد بلغ إجماليها ٤٠٠ ٧٤٤ ١٢٦ دولار (صافيها ٤٠٠ ٥٠٤ ١٢٣ دولار) بينما بلغ إجمالي الموارد المقدمة ٨٠٠ ٧٢٢ ١٢٥ دولار (صافيها ٨٠٠ ٦٦٥ ١٢٢ دولار). ليلزم بالتالي مبلغ إضافي إجماليه ٦٠٠ ٠٢١ ١٠ مليون دولار (صافيه ٦٠٠ ٨٣٨ دولار) (المرجع نفسه، المرفق الأول - ٢). ويقترح الأمين العام في التقرير أن تقوم الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين المستأنفة باعتماد وقسمة مبلغ إضافي إجماليه ٢٤٤ ٣٨٢ دولارا (صافيه ٢٤٤ ١٩٩ دولارا) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (المرجع نفسه، الفقرة ١٢). وتوصي اللجنة الاستشارية بعدم اعتماد هذا المبلغ الإضافي (انظر الفقرة ١٤ أدناه). والمبلغ الإضافي اللازم فيما يتعلق بحادث قانا وقدره ٦٣٩ ٣٥٦ دولارا ستجري معالجته وفقا لأحكام قرار الجمعية ٢٣٣/٥١ المؤرخ ١٣ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٥ - وذكر في التقرير نفسه أن النفقات قد زادت عن التقديرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير فيما يتعلق بتكاليف الموظفين المدنيين، والأماكن/الإقامة، وعمليات النقل، والعمليات الجوية، ومعدات الاتصالات والمعدات الأخرى، ونصيب القوة في تكاليف تشغيل قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي. وأن جزءا من هذه الزيادة قد امتصته أرصدة غير مستعملة تحت بنود الوحدات العسكرية، واللوازم والخدمات، والشحن الجوي والبري، والاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين.

٦ - وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الالتزامات غير المصفاة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ قد انخفضت من ٣٠٠ ٩٥٠ ٦١ دولار (انظر A/52/804، المرفق الأول، العمود ٦) إلى ٥٩٠ ٦٩٢ ١٣ دولارا كما هو الحال في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨. وكانت نفقات الفترة المشمولة بالتقرير تضم أيضا ما مجموعه ٢٠٠ ٩٩٥ ٢ دولار للفترة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (A/52/804، الجدول ١). وكما هو الحال بالنسبة لقوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، فقد طلبت اللجنة معلومات بشأن الفترة المشمولة بتلك الالتزامات. وتعليقات اللجنة على قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، بصورتها المبينة في الفقرة ٧ من تقريرها A/52/860/Add.5، تنطبق بالمثل على حسابات القوة المؤقتة. فمن رأي اللجنة أن التفسيرات المتعلقة بالتأخيرات الإدارية غير مرضية وأن طابع التأخيرات لم يوضَّح. وبالتالي، فهي ترى أنه لا توجد ثمة حاجة لاعتماد وقسمة مبلغ إضافي إجماليه ٢٤٤ ٣٨٢ دولارا (صافيه ٢٤٤ ١٩٩ دولارا) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٦ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧.

٧ - وفيما يتعلق بتمويل قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، تلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الأداء (A/52/804، المرفق ثانيا - باء والفقرتان ٧ و ٢٤) أن الحصة المحملة على القوة المؤقتة من تكاليف قاعدة السوقيات خلال الفترة المشمولة بالتقرير والتي تبلغ ٣٠٠ ٤٣٦ دولار تحت البند ١٧، قد جرى تمويلها من مبالغ مقدمة في إطار البند ١ الخاص بنشر القوات وتناوبها وإعادتها إلى الوطن (٩٠٠ ٢٩٠ دولار) والبند ٥ الخاص بشراء المركبات (٤٠٠ ١٤٥ دولار). وقد طلبت اللجنة توضيحا، كما فعلت في حالة قوة مراقبة فض الاشتباك، لما إذا كان قد جرى، أم لا، تسجيل مزدوج لحصة القوة المؤقتة في تكاليف

قاعدة السوقيات. وأبلغت اللجنة الاستشارية أن الحصة المحملة على القوة المؤقتة، وقدرها ٢٠٠ ٤٣٦ دولار، على النحو المبيّن في المرفق الأول من تقرير الأداء، لا ترد إلا تحت البند ١٧، في حين أن النفقات المبيّنة تحت البندين ١ و ٥ لا تشمل حصتي القوة في تكاليف قاعدة السوقيات؛ ولم يتم، بطريق السهو، إيراد المخصصات المنقحة للبندين ١ و ٥ في المرفق الأول. وتطلب اللجنة الاستشارية أن يورد في المرفق الأول مستقبلاً بيان بالمخصصات المنقحة المماثلة.

٨ - وتحت بند تكاليف الموظفين المدنيين، بلغ التجاوز في النفقات المتعلقة بمرتبات الموظفين المحليين ٧٠٠ ١٦٣ ١ دولار وفي النفقات المتعلقة بالمساعدة المؤقتة العامة ٢٩٨ ٠٠٠ ١ دولار. وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرتين ١٣ و ١٥ من المرفق الثاني بآء من التقرير أن الزيادة في الاحتياجات المتعلقة بمرتبات الموظفين المحليين تعزى إلى رفع تلك المرتبات بنسبة ٦١,٨ في المائة اعتباراً من ١ آذار/ مارس ١٩٩٧ وإلى دفع علاوة غير داخلية في حساب المعاش التقاعدي تساوي مرتب ٥,٥٦ من الأشهر، استناداً إلى جدول المرتبات السابق المعمول به في الناقورة بلبنان.

٩ - وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، بأنه لم يتم إجراء دراسة استقصائية للمرتبات المحلية منذ عام ١٩٩٢. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الذي أجرى، في آب/أغسطس ١٩٩٦، الدراسة الاستقصائية للمرتبات المحلية التي زادت بناء عليها المرتبات بنسبة ٦١,٨ في المائة. كما أبلغت اللجنة بأنه نظراً لتعذر إيجاد ما يمكن أن يتخذ أساساً للمقارنة في منطقة عمليات القوة، فقد اعتبرت بيروت أساساً لجمع البيانات رغم أن جميع موظفي البعثة المحليين قد جرى تعيينهم من منطقة عمليات القوة ولم يعيّن أحد تقريباً من بيروت. وتدرك اللجنة أن الدراسات الاستقصائية للمرتبات المحلية تُجرى كل عام في بعض البعثات، بينما يتم إجراؤها في بعثات أخرى على فترات أطول. ويساور اللجنة القلق لأن تطبيق منهجية الدراسات الاستقصائية المعمول بها حالياً يؤدي إلى تضخم المرتبات في بعض الأماكن، بالمقارنة بما يدفع في سوق العمل المحلي. وتطلب اللجنة أن تقوم الأمانة العامة باستعراض تطبيق تلك المنهجية والإجراءات المتبعة في الدراسات الاستقصائية حتى يتسنى تضادي بعض أوجه الاختلال؛ وينبغي أن يتناول الاستعراض على وجه الخصوص مسألة المعايير الواجب استخدامها في تحديد المكان الذي تُجمع منه بيانات الدراسات الاستقصائية إذا لم يوجد ما يمكن أن يتخذ أساساً للمقارنة في مكان معين.

١٠ - وفيما يتعلق بمنح الموظفين المؤقتين وغير المؤقتين علاوة تساوي مرتب ٥,٥٦ من الأشهر (انظر A/52/804، المرفق الثاني - بآء، الجدولان ٢ و ٣)، فإن اللجنة الاستشارية لم تحصل على تفسير مُقنع للأساس الذي تقوم عليه معاملة الموظفين المؤقتين وغير المؤقتين على قدم المساواة، وذلك عن طريق الدفع بأثر رجعي للموظفين المؤقتين، كما لم تُبلغ اللجنة بما هو محدد في عقود الموظفين المؤقتين.

١١ - ويرد تقرير الأداء (A/52/804، المرفق الثاني - بآء، الفقرة ٧) رصيد غير مستخدم تحت بند نشر القوات وتناوبها وإعادتها إلى الوطن قدره ١٠٠ ٢٠٧٥ دولار، وهو المبلغ المتبقي بعد طرح المبلغ المخصص لتمويل قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي وقدره ٩٠٠ ٢٩٠ دولار (انظر الفقرة ٧ أعلاه).

وترحب اللجنة بتلك الوفورات التي تُعزى في المقام الأول إلى الحصول على أسعار أفضل لتأجير الطائرات التجارية والحكومية. وتلاحظ اللجنة أن المبلغ المحدد في الميزانية وقدره ٧ ٥٧٧ ٠٠٠ دولار يستند إلى نسب التكاليف القياسية الخاصة بنشر القوات وإعادتها إلى الوطن. وتطلب اللجنة أن يجري مستقبلاً بذل جهود لاستخدام الخبرة المكتسبة من أداء القوة في تقدير التكاليف المستقبلية في ذلك البند وغيره من بنود الميزانية.

١٢ - وفيما يتعلق بالتأمين على المركبات، فقد ورد في تقرير الأداء (المرجع نفسه، الفقرة ٢٨) أن الاحتياجات الإضافية البالغة ٢٠٠ ٣٤٤ دولار تعزى إلى الزيادة غير المتوقعة في أقساط تأمين المسؤولية قبل الغير للمركبات في العالم كله (٧٠٠ ١٧٤ دولار) وإلى نفقات من الفترة المالية السابقة المنتهية في ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (٥٠٠ ١٦٩ دولار). بيد أن اللجنة الاستشارية تلاحظ، في حالة قوة فض الاشتباك، أن الموارد المخصصة لذات الفترة المشمولة بالتقرير كانت كافية (A/52/771، المرفق الثاني - باء، الفقرة ٢٨). وتذكر اللجنة بأنها قد أبلغت، فيما يتعلق بالفترة المشمولة بالتقرير الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٦، بتدابير جرى اتخاذها للحد من الزيادات الحادة في أقساط التأمين على مركبات القوة المؤقتة (A/51/684/Add.1، الفقرة ٢٨). وتطلب اللجنة أن تقدم الأمانة العامة تقريراً عن حالة الإجراءات المتخذة للسيطرة على تلك الحالة.

١٣ - وورد في تقرير الأداء (A/52/804، المرفق الثاني - باء، الفقرة ٢٩) أنه يلزم مبلغ إضافي قدره ٤٠٠ ١٧١ دولار لنقل أموال إلى الحساب الاحتياطي الخاص بتأمين المسؤولية قبل الغير لطائرات هليكوبتر. وأبلغت اللجنة الاستشارية، بناء على استفسار منها، بأن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان هي البعثة الوحيدة التي أنشأت ذلك النوع من الصندوق الاحتياطي للتأمين الذاتي. وقد بلغ مستوى الصندوق الاحتياطي الذي أنشئ منذ نحو ١٢ عاماً ٣ ملايين دولار تقريباً. وتضم اللجنة أنه لم يتم حتى الآن دفع أية مبالغ من ذلك الصندوق الاحتياطي. وهي تعتقد أنه لا توجد حاجة لهذا الصندوق. ولذا فهي توصي بإلغائه وإعادة الرصيد غير المرتبط به إلى الدول الأعضاء.

١٤ - وتوصي اللجنة، إذ تضع في اعتبارها ملاحظاتها الواردة في الفقرات المتقدمة، ولا سيما الفقرة ١٣، بعدم اعتماد المبلغ الإضافي الذي إجماليه ٢٤٤ ٢٨٢ دولاراً (صافيه ٢٤٤ ١٩٩ دولاراً) (انظر الفقرة ٤ أعلاه).

#### الميزانية المقترحة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩

١٥ - تبلغ الميزانية المقترحة لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ما إجماليه ٥٠٠ ٧١٩ ١٣٦ دولار (صافيه ٧٠٦ ١٣٢ دولار). وتوصي اللجنة الاستشارية في الفقرة ٢٢ أدناه باعتماد مبلغ إجماليه ٩٠٠ ٨٣١ ١٣٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٨٠ ١٣١ دولار). وقد أدرج في الميزانية اعتماد لتمويل عمليات القوة بقوامها المأذون به البالغ ٥١٣ ٤ فرداً من القوات (٥١٨ ٣ فرداً من المشاة و ٩٩٥ فرداً للدعم السوقي)، بمساعدة تشكيل من الوظائف المدنية يتكون من ٥٢٨ وظيفة (١٤٦ وظيفة دولية و ٣٨٢ وظيفة محلية) (A/52/806، الفقرة ١٨). وأبلغت اللجنة بأن نحو ٦٩ في المائة

من المبلغ المدرج في الميزانية يستند إلى النسب والتكاليف القياسية الواردة في دليل النسب والتكاليف القياسية، في حين أن نسبة ٣١ في المائة تغطي الاحتياجات الخاصة بالبعثة ذاتها. وتطلب اللجنة أن يُدرج مثل هذه المعلومات مستقبلا في وثيقة الميزانية، كما هو الحال في ميزانيات البعثات الأخرى.

١٦ - ويزيد مبلغ الميزانية عن الموارد الموافق عليها للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ بما إجماليه ١٤ ٥٥٣ ٠٠٠ دولار (صافيه ١٤ ٦٧٥ ٠٠٠ دولار) أي بنسبة ١١,٩ في المائة على أساس إجمالي (١٢,٤ في المائة على أساس صاف). وذلك مع استبعاد المبلغ المخصص لحساب دعم عمليات حفظ السلام (٣٠٠ ٧٠٨ دولار) (انظر A/52/806، المرفق الأول). وهذه الزيادة في الاحتياجات تتصل أساسا برفع مرتبات الموظفين المحليين بنسبة ٦١,٨ في المائة، اعتبارا من ١ آذار/مارس ١٩٩٧ (انظر الفقرة ٩ أعلاه) وبمجموعة الوظائف الإضافية المقترحة وقدرها ٥٢ وظيفة (واحدة برتبة ف - ٥ ووظيفتان برتبة ف - ٣ و ٤٩ وظيفة محلية). فضلا عن الاستعاضة عن المركبات ومعدات الاتصالات وغيرها من المعدات (A/52/806، الفقرات ١٩-٢١ والمرفق الأول).

١٧ - وتبلغ تقديرات الاحتياجات المقترحة من الوظائف الدولية والمحلية ما مقداره ٢٦ ٧٨٢ ٠٠٠ دولار لعدد ٥٢٨ وظيفة (١٤٦ وظيفة دولية و ٣٨٢ وظيفة محلية). وتلاحظ اللجنة الاستشارية من تقرير الميزانية (A/52/806، المرفق الثاني - جيم، الفقرة ١٤) أن ١١ وظيفة من الوظائف التي أبلغت اللجنة بأنها شاغرة في أثناء استعراضها لتقديرات ميزانية القوة للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨ (انظر A/51/684، الفقرتين ٤٦ و ٤٧) كان يشغلها بالفعل ٨٧ موظفا تعاقديا بموجب اتفاقات الخدمة الخاصة. وتشمل الميزانية المقترحة تلك الوظائف المحلية الإضافية الـ ١١ لدعم المهام الأساسية للبعثة فضلا عن مجموعة الوظائف الإضافية المحلية لموظفي الخدمات وعددها ٣٨ وظيفة، ليصل بذلك مجموع الوظائف إلى ٤٩ وظيفة بُيِّنت مهامها في المرفق الخامس لتقرير الميزانية. ووفيت اللجنة أيضا بتبريرات إضافية لتلك الوظائف.

١٨ - وأبلغت اللجنة، بناء على استفسار منها، بأن الوظائف الـ ٤٩ المطلوبة جميعها هي لموظفين موجودين في الخدمة فعلا وجرى تعيينهم بموجب اتفاقات خدمة خاصة. وترى اللجنة أن هذه الحالة تدل على اتباع إجراءات غير سليمة. فلم تقتنع اللجنة من المعلومات التي قدمت لها بأن هناك مبررات كافية لنقل جميع هؤلاء الموظفين إلى وظائف محلية. وأبلغت اللجنة بأنه إذا ما جرى تعيين موظفي الخدمات الإضافيين الـ ٣٨ كموظفين محليين عاديين، فإن تكلفتهم التقديرية (أي المرتبات مضافا إليها التكاليف العامة للموظفين) ستبلغ ٨٠٠ ٢٣٠ ١ دولار؛ بينما سيبلغ مجموع التكلفة، في حالة تعيينهم كموظفين تعاقديين على أساس متوسط مرتب شهري قدره ٩٥٠ دولارا لكل شخص، ما مقداره ٤٣٣ ٢٠٠ دولار. وتوصي اللجنة الاستشارية بتثبيت ١١ وظيفة تقدم الدعم للمهام الأساسية، من أصل الوظائف المحلية الـ ٤٩ المطلوبة ضمن الوظائف المحلية العادية وبأن يواصل موظفو الخدمات الإضافيون الـ ٣٨ العمل كموظفين تعاقديين لفترات قصيرة، مع تخفيض الاعتماد المقترح بالتالي بما مقداره ٨٨٧ ٦٠٠ دولار (انظر الفقرة ٢٢ أدناه).

١٩ - كما تلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٢٥ من تقرير الميزانية أنه لا يقترح إدخال تغييرات في عدد موظفي الخدمات العامة المعيّنين دوليا في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، ولا في عدد من البعثات الأخرى. وقد ذكر أنه يجب، لأسباب تتصل بالعمليات، الإبقاء على العدد الراهن من وظائف الخدمات العامة المأذون بها التي يشغلها موظفون معيّنون دوليا. وتطلب اللجنة بأن توضح في الوثيقة مستقبلا تلك الأسباب المتصلة بالعمليات بصورة لا لبس فيها.

٢٠ - وتلاحظ اللجنة الاستشارية من الفقرة ٩ من تقرير الميزانية ومن الفرع الثاني لتقرير الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن عن القوة المؤقتة (S/1998/53) أن الزيادات في الميزانية يعود بعضها إلى تغييرات في الحالة السياسية في منطقة عمليات البعثة. ولكي تقوم القوة بمهامها بمزيد من الفعالية، فهي تُسيّر حاليا عددا أكبر الدوريات المتنقلة وتقوم بإنشاء نقاط تفتيش ومخافر مراقبة مؤقتة. وهذا هو السبب في نوع المركبات العسكرية المطلوبة في التقدير. فمثلا، يُقترح زيادة مركبات الأفراد المصفحة من ٧٨ مركبة إلى ١٠٥ مركبات (A/52/806، المرفق الثاني - ألف). وفضلا عن ذلك، وكما هو مبين في تقرير الميزانية (المرجع نفسه، المرفق الثاني - جيم، الفقرة ٥٧)، فإن زيادة الاحتياجات من الألبسة الرسمية والأعلام والشارات من مبلغ ٣٧٢ ٠٠٠ دولار في الفترة السابقة إلى ٥٦٩ ٥٠٠ دولار في الميزانية المقترحة تشمل مخصصات لتدابير السلامة ولتحديث الدروع الجسدية للأفراد العسكريين والمدنيين.

٢١ - وكما هو مبين أيضا في تقرير الميزانية، فإن الاعتمادات المخصصة لقطع الغيار والتصليح والصيانة تقدر بمبلغ ٩١٨ ٩٠٠ دولار استنادا إلى ما جرى إنفاقه بالفعل خلال الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧ (المرجع نفسه، المرفق الأول والمرفق الثاني - جيم، الفقرة ٢٨). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أنه بالاستناد إلى التكاليف القياسية للصيانة بواقع ٥٠٠ دولار لكل مركبة شهريا، فإن تكلفة صيانة ١ ٠٨٣ مركبة ستبلغ ٥٩٨ ٠٠٠ دولار. وبالمثل، أبلغت اللجنة أن الاعتماد المخصص لنشر القوات وتناوبها وإعادتها إلى الوطن (٥ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار) قد روعي في تقديره ما جرى إنفاقه بالفعل خلال الفترة المالية ١٩٩٦-١٩٩٧، ولا سيما الأسعار التي سبق الحصول عليها لتأجير الطائرات (انظر الفقرة ١١ أعلاه). وترحب اللجنة بهذا النهج ولكنها تلاحظ أن ذلك الإجراء لم يتبع في جميع بنود الميزانية.

٢٢ - وفي الفقرة ٢٧ من وثيقة الميزانية، يقترح الأمين العام أن ترصد الجمعية العامة اعتمادا إجماليه ٥٠٠ ٧١٩ ١٣٦ دولار (صافيه ٧٠٦ ١٣٢ دولار) للفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩، على أن يُقسم على الدول الأعضاء كأُنصبة مقررة بمعدل شهري إجماليه ٢٩٢ ٣٩٣ ١١ دولارا (صافيه ٨٣٣ ٠٥٨ ١١ دولارا). وتوصي اللجنة الاستشارية، إذ تضع في اعتبارها الملاحظات الواردة في الفقرة ١٨ أعلاه، بأن توافق الجمعية العامة على رصد اعتماد إجماليه ٩٠٠ ٨٣١ ١٣٥ دولار (صافيه ٥٠٠ ٩٨٠ ١٣١ دولار) وقسمته على الدول الأعضاء كأُنصبة مقررة، وذلك لتمويل عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة الاثني عشر شهرا التي تبدأ في ١ تموز/يوليه ١٩٩٨، رهنا بتمديد مجلس الأمن لولاية القوة.

-----